وكيل الداخلية لشئون الجنسية والجوازات:

احتجاز جوازات سفر العمالة الأجنبية عملية غير حضارية

من حق أصحاب العمل حفظ حقوقهم من خلال إبرام عقود العمل الواضحة

أكد الشيخ راشد بن خليفة وكيل وزارة الداخلية لشئون الجنسية والجوازات والإقامة، أن احتجاز جوازات سفر العمالة الأجنبية بداعي حفظ الحقوق لأصحاب العمل والخوف من هروبهم أو سفرهم للخارج دون علمهم، هي عملية غير حضارية وغير مجدية وذلك لكون جواز السفر وثيقة شخصية لصاحبها، ويعتبر ملكا للدولة المصدرة لهذه الوثيقة، موضحا انه بإمكان أصحاب العمل حفظ حقوقهم من خلال إبرام عقود العمل الواضحة والتي تحمي حق كلا الطرفين، ومعالجة مغادرة العمالة دون علم صاحب العمل بالتنسيق مع شئون الجنسية والجوازات والإقامة.

وأشاد الشيخ راشد بن خليفة آل خليفة بالتعاون والتنسيق الذي تبديه كل الجهات المعنية بشأن تنظيم مسألة العمالة الأجنبية المتواجدة في مملكة البحرين على مختلف مستوياتها، منوها بالتسهيلات المختلفة المقدمة للعمالة المقيمة في المملكة، كما أشاد بالتعاون اللا محدود الذي يبديه أصحاب الأعمال في المحافظة على سمعة مملكة البحرين في المجال العمالي، مثمنا في الوقت ذاته التعاون القائم مع سفارات الدول الشقيقة والصديقة في تسهيل إقامة العمالة في المملكة والتي تسهم في عملية النماء والازدهار في مملكة البحرين.

من جانبه أشار العقيد غازي صالح السنان مدير إدارة البحث والمتابعة بان احتجاز أصحاب العمل لجوازات سفر العمال لا يجدي نفعاً حيث يحق للسلطة المخولة إصدار جواز سفر أو وثيقة سفر لرعاياهم في حالة عدم وجود أحكام أو قرارات قضائية تمنع من سفرهم، علماً بان حجز الجوازات محظور قانوناً إلا بأحكام القضاء، موضحا أن رفض تسليم جوازات سفر العمالة عند طلبهم المغادرة بداعي مطالبات بين الطرفين يمكن حلها من خلال المحاكم وذلك بإقامة القضايا واحترام أحكام القضاء.

○ الشيخ راشد بن خليفة.

○ وزيرة شئون الإعلام.

○ وزير الصناعة والتجارة.

○ الصحفيون ورجال الإعلام خلال المؤتمر الصحفي.

في اللقاء الأسبوعي لوزيرة الإعلام:

وزير الصناعة: البحرين تشكو فائضا في المعارض

نحيل الفائض ليقام بالفنادق.. أو نضطر إلى رفضه

تغطية: لطفي نصر

حضر وزير الصناعة والتجارة الدكتور حسن عبدالله فخرو اللقاء الصحفي الأسبوعي الذي نظمته الأستاذة سميرة رجب وزيرة الدولة لشئون الإعلام بوصفها المتحدث الرسمي باسم الحكومة في أعقاب جلسة مجلس الوزراء أمس.. قدمت الوزيرة عرضا سريعا لأهم ما جاء في جلسة مجلس الوزراء ثم أجابت ووزير الصناعة والتجارة عن الأسئلة التي طرحها الصحفيون، وقد بدأت الأستاذة سميرة اللقاء الذي عقد ظهر أمس بمكتبها بقصر القضيبية العامر بقولها:

ترأس صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء أعمال الجلسة الاعتيادية للمجلس أمس.

وتقدم سموه في بداية الجلسة بالشكر إلى القائمين على تنظيم اجتماعات مجالس الشورى العربية والافريقية المنعقدة الأسبوع الماضي في مملكة البحرين، بما انعكس إيجابا على تراكم الأعراف البرلمانية والديمقراطية في المملكة.

ومن جهة ثانية: أشاد صاحب السمو برجال الأمن على ما يبذلونه من مجهودات جبارة في الحفاظ على الأمن والكشف عن المخططات الإرهابية التي تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المملكة.

ثم قالت الوزيرة: كما ناقش المجلس في الجلسة نفسها التي عقدت بقصر القضيبية، مجموعة من المواضيع والمذكرات المطروحة على جدول الأعمال واتخذ بشأنها القرارات التالية:

ناقش المجلس المذكرة المرفوعة من وزير شئون البلديات والتخطيط العمراني بشأن الأراضي الزراعية الاستثمارية الممنوحة من جمهورية السودان لمملكة البحرين.

ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز الأمن الغذائي وضمان استدامة الغذاء للأجيال الحالية والمستقبلية، من دون أن يترتب على ذلك التزامات جوهرية على مملكة البحرين.

ووافق المجلس على البدء في الإجراءات المطلوبة لتنفيذ هذا المشروع، معبّرا عن شكره لجمهورية السودان على تعاونها في هذا المجال.

كما ناقش المجلس ووافق على المذكرة المرفوعة من نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة الوزارية للشئون القانونية بشأن مشروع قانون بالموافقة على قانون نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وينظم هذا القانون إجراءات تسجيل العلامات التجارية ومدّة حمايتها وشطب تسجيلها، ونقل ملكيتها ورهنها، والحجز عليها، وعقود الترخيص باستعمالها، وسائر الأمور المتعلقة بها من خلال اللائحة التنفيذية. ويحقق هذا القانون التكامل بين دول مجلس التعاون من خلال توحيد الأنظمة والسياسات الاقتصادية والتجارية.

وناقش المجلس ووافق على المذكرة المرفوعة من نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة الوزارية للشئون القانونية بشأن مشروع قانون بشأن تجريم تهريب مشتقات النفط المدعومة.

ويهدف مشروع القانون إلى مكافحة ظاهرة تهريب المواد النفطية المدعومة، وذلك بمعاقبة مرتكبي جريمة تهريب الزيوت والمشتقات البترولية المدعومة، وكل من يشرع فيها، بعقوبة الجنحة.

تقرير وزارة الصناعة

اطلع المجلس وناقش المذكرة المرفوعة من وزير الصناعة والتجارة بشأن تقرير الوزارة لعام ٢٠١٢.

٧٢٥ ألف سجل تجاري في البحرين ويوجد لدينا ٧ مفتشين فقط

وفي قطاع الصناعة، أصدرت الوزارة خلال سنة ٢٠١٢، ١٢٥ ترخيصا صناعيا بلغت الاستثمارات فيها ٥٢ مليونا و٣٥٤ ألفا و٤٤٦ دينارا.

أما بالنسبة إلى قطاع التجارة، فقد أصدرت الوزارة سنة ٢٠١٢، ٨٦٨٩ سجلا تجاريا، ليصل إجمالي عدد السجلات العاملة إلى ٧٢٤٢٤ سجلا برؤوس أموال تراكمية تقدّر بـ١٩،٤ مليار دينار.

وأنجزت الوزارة في نفس السنة ٣٣٦٤٠ معاملة للعلامات التجارية و٤١٧ معاملة لبراءات الاختراع.

كما سجّل قطاع المعارض زيادة بنسبة ٤٠٪ سنة ٢٠١٢، واشتغل مركز المعارض في نفس السنة بنسبة ١٠٠٪.

وقالت: ناقش المجلس ووافق على الاقتراح برغبة بشأن قيام الحكومة بالعمل على تفعيل ما جاء في خطاب خادم الحرمين الشريفين أثناء القمة الخليجية (٣٢) بتجاوز مرحلة التعاون بين دول الخليج العربية إلى مرحلة الاتحاد، والذي وافق عليه أصحاب الجلالة والسمو رؤساء دول مجلس التعاون.

وزير الصناعة يتحدث

بعد ذلك تحدث الدكتور حسن فخرو ووزير الصناعة والتجارة قائلا: إن التراخيص الصناعية التي أصدرتها الوزارة في عام ٢٠١٢ وعددها ١٢٥ ترخيصا، هي تراخيص نهائية، وقد بلغت الاستثمارات ما يزيد على ٥٢ مليون دينار.. لكن هناك تراخيص ومشاريع أخرى عددها ٢٨٠ مشروعا يزيد الاستثمار فيها على ٧٦٣ مليون دينار.

وقال: كما أصدرت الوزارة في السنة نفسها ٨٦٨٩ سجلا تجاريا ليصل اجمالي عدد السجلات العاملة إلى ٧٢٤٢٤ سجلا برؤوس أموال تراكمية تقدر بـ ١٩،٤ مليار دينار.. كما أضيف عدد كبير من العلامات التجار ية، وطرأت إضافات كبيرة على المناطق الصناعية.

ثم قال الوزير: لقد كان عام ٢٠١٢ عاما مميزا في مجال الصناعة والتجارة مقارنة بالسنوات السابقة.. كما أن الأمور التجارية قد سارت سيرا طبيعيا جدا بصفة عامة.

وقال الوزير: إن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء يركز بدرجة كبيرة على قطاع المعارض، الأمر الذي جعل هذا القطاع المهم يسجل دفعات قوية في عام ٢٠١٢ وما قبلها.. وقد بلغت نسبة المعارض التي استوعبتها البحرين في ٢٠١٢ ١٠٠٪.. وقد تلقينا عروضا أكبر لإقامة معارض أكبر من حجم استيعاب مركز المعارض.. فأحلناها إلى الفنادق.. لكن بصفة عام سجل قطاع المعارض في ٢٠١٢ زيادة بنسبة ٤٠٪.. ولا يزال هناك تزايد متواصل.. وحققت أرباح هذه المعارض نقلة كبيرة.. وقد سارت بقوة في الطريق الصحيح.

شح الأراضي الصناعية

× لكن هل هناك أراض صناعية تواجه هذا المد الصناعّي الكبير الحاصل الآن على أرض البحرين؟

– نحن نعترف بأن هناك شحا في الأراضي الصناعية.. لكن ما عوضنا عن هذا النقص هو منطقة البحرين الصناعية للاستثمار في منطقة الحد.. وهذه المنطقة لا تزال تجذب استثمارات كبيرة في جميع الصناعات المختلفة الغذائية وغيرها.. حيث تلقينا ٦ مشاريع صناعية من ألمانيا وحدها، وتوجد بهذه المنطقة منطقة نموذجية وتشهد هذه المنطقة نشاطا كبيرا.. وقد بلغت نسبة المشاريع ٨٠٪.

ثم عاد الوزير ليقول: لكن هناك نقصا في الأراضي الصناعية بصفة عامة.. وهناك جهود مبذولة الآن لإيجاد أراض لمناطق صناعية جديدة من خلال ردم منطقتين في سترة والحد.. ونأمل أن تتوافر قريبا هذه الأراضي الصناعية.

نشكو شحا في الأراضي الصناعية ونعمل على ردم منطقتين جديدتين في الحد وسترة

توجيه ملكي

وقال الوزير: هناك أيضا توجيه ملكي ببحث إقامة منطقة صناعية اقتصادية نموذجية وكبيرة على أرض البحرين.. توفر حاجة البحرين للسنوات المقبلة حتى عام ٢٠٥٠.. وتكلف حوالي ٦ مليارات دينار.. وسوف تبلغ مساحتها ٩٥ كيلومترا مربعا وتوفر زيادة ٢٠٪ في الناتج المحلي البحريني.. وسوف توفر هذه المنطقة ٢٤٠ ألف فرصة عمل عند اكتمالها.. وستشمل هذه المنطقة على مشاريع صناعية عملاقة.. وعبر الوزير عن أمله في تحقيق طموحات جلالة الملك في هذا المجال.

مدينة المعارض

× أين مشروع مدينة المعارض المرتقب؟

وزير الصناعة: كما أشرت.. وصلت نسبة القدرة على استيعاب المعارض على أرض البحرين إلى ١٠٠٪ إلى درجة أننا نرسل بعض المعروض علينا لتقام في الفنادق.. أو أننا نرفض بعض المعارض التي تأتينا من الخارج بسبب عدم توافر المكان لإقامتها.

أما عن مشروع مدينة المعارض في البحرين فهو مشروع طموح وحضاري جدا وسيتم تنفيذه على ٣ مراحل:

الأولى: مرحلة المعارض والمؤتمرات.

الثانية: إنشاء فندقين في المدينة نفسها.

الثالثة: المرافق التكميلية.. وهي التي ستلبي جميع متطلبات المعارض والمؤتمرات من جميع النواحي التي يمكن أن تخطر على بال بشر.

× ومتى التنفيذ؟

– يعتمد على مدى وسرعة توفير التمويل اللازم.. ونأمل أن تتوصل إلى كل ما هو مطلوب.

تلاعب في السجلات

× هناك على الساحة تلاعب كبير في عالم السجلات.. وهناك سجلات وهمية.. وأخرى يراد التكسب من ورائها في مجالات أخرى مثل المتاجرة في العمالة الأجنبية على غير ما هدف إليه السجل التجاري..

متى ستتوقف مثل هذه الظواهر غير المستحبة؟

الوزير: هناك سوء فهم حاصل في هذا المجال.. فالبعض يرد عبارة «سجلات وهمية» والحقيقة هذه العبارة لا وجود لها.. فقد يكون هناك سجل مخالف لكن من المؤكد ليس هناك سجل وهمي.. وكيف يكون السجل وهميا وهو صادر به ترخيص رسمي؟

وقال الوزير: لدينا ٧٢ ألف سجل تجاري وكلها سجلات صحيحة.

وعاد الوزير ليقول: هناك سجلات مخالفة للإجراءات والقوانين الرسمية.. وهناك سجلات معطلة.. ومثل هذه السجلات لابد من اكتشافها وتطبيق القانون عليها.. أما كنتيجة مباشرة للحملات التفتيشية.. أو عند التقدم لتجديد السجل.. وعموما لنا تعاون كبير مع وزارة العمل في هذا الخصوص.

وأضاف الوزير: يجب ألا نغفل عن أن هناك سجلات تبدأ بفعالية عالية ثم تتعثر لأسباب مالية أو تسويقية.. ومثل هذه السجلات إذا لم تكن فاعلة فإن دورها لابد أن ينتهي.

وقال: لدينا مفتشون يواصلون مهمتهم باستمرار.. لكن يجب أن نعترف بأن عدد المفتشين شحيح جدا مجرد من (٧) إلى (٨) مفتشين فقط.. في الوقت الذي فيه لدينا ٧٢ ألف سجل تجاري منتشرة بطول وعرض الأسواق.. وعموما نحن نصحح أوضاع السجلات المخالفة أو المتعثرة باستمرار وبصفة تدريجية.

الأرض الزراعية في السودان

× كيف سيسير استثمار الأرض الزراعية التي ستخصص للبحرين في جمهورية السودان؟ هل سيتولاه القطاع العام أم الخاص؟.. وهل هي لزراعة الخضراوات والمحاصيل الزراعية فقط.. أم ستكون لتربية الحيوانات لتوفير اللحوم أيضا؟

الوزيرة سميرة رجب: أنا أفهم أن الهدف الرئيسي لهذا المشروع هو الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي في أروع صوره على أرض البحرين.. لكن كيف سيسير هذا المشروع فهذا لا يزال يخضع لدراسات شاملة.. وعندما ستنتهي هذه الدراسة سنأتي إلى هنا لشرحها لكم من خلال الوزير المختص.

تجريم تهريب مشتقات النفط

× بحث مجلس الوزراء مشروع قانون بتجريم تهريب مشتقات النفط المدعومة.. كيف ستكون آلية المكافحة؟

الوزيرة: وافق مجلس الوزراء على المشروع بقانون المعد بهذا الخصوص وسيتم إحالته إلى السلطة التشريعية.. أي أن آلية المكافحة هذه لم توضع في صورتها النهائية بعد.. لكن المشروع ينص على أن المهرب عند ضبطه سيعاقب لارتكابه جنحة وليست جناية.. عموما مازلنا في طور المشروع.. ويجب ألا نسبق الأمور.. والثقة معقودة على مكافحة التهريب والعمل على وقفه بصفة نهائية.. وخاصة أن هذه المواد النفطية المشار إليها مدعومة من الحكومة.

مقدما لهم ٢٠ ألفا.. بنك البحرين الوطني يواصل تقديم دعمه إلى المعاقين

استقبل السيد خالد علي جمعه، المدير العام لمجموعة العمليات والشئون الادارية حياة المهزع، رئيسة قسم مراكز الإعاقة بوزارة التنمية الاجتماعية، حيث قدم لها شيكاً بمبلغ ٢٠،٠٠٠ دينار بحريني، وذلك دعماً من البنك للدار في اطار برنامج البنك للهبات والتبرعات لعام ٢٠١٣.

وبهذه المناسبة أعربت حياة المهزع عن شكرها وتقديرها للقائمين على بنك البحرين الوطني على هذا الدعم والذي يسهم بشكل فعال في انجاز العديد من البرامج والأعمال التي تقوم بها دار بنك البحرين الوطني للمعوقين مما يكون له أكبر الأثر في تأدية الدار لرسالتها الإنسانية لخدمة المنتسبين لها. كما أعربت عن اعتزازها للمبادرات الطيبة من بنك البحرين الوطني ودعمه لكل الجمعيات والهيئات المماثلة في مملكة البحرين مما يخدم أكبر شريحة من المجتمع المحلي. وقد نقلت حياة تحياتها وتحيات أعضاء الدار الى رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك والرئيس التنفيذي عضو مجلس الإدارة السيد عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم متمنيةً لهم دوام التقدم والازدهار.

ومن جانبه، أكد السيد خالد علي جمعه أن البنك مستمر في تنفيذ برنامج الهبات والتبرعات الذي بدأ العمل فيه منذ عام ١٩٨٠. وأضاف قائلاً «ان بنك البحرين الوطني، من خلال هذا البرنامج، يقوم بدعم المؤسسات والجمعيات المختلفة التي تقدم مساهمات مهمة وفعالة لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية في مملكة البحرين».

حضر المقابلة كل من السيدة فتحية الكوهجي، مديرة إدارة الرعاية الاجتماعية بوزارة التنمية الاجتماعية والسيد ناصر محمد ناصر، أمين سر مجلس إدارة بنك البحرين الوطني.

○ جمعة يقدم الدعم لرئيسة قسم الإعاقة بوزارة التنمية.